إطار مقترح لتقييم اثر السياسات الحكومية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي التنمية الاقتصادية

(دراسة تطبيقية علي جمهورية مصر العربية)[1]

د. سمر الأمير غازي عبد الحميد

مدرس الاقتصاد بكلية تجارة طنطا

مقدمة

تتضمن سياسة الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و التي يتم التعبير عنها بقوانين الدولة و تشريعاتها نظم للحوافز المادية و المعنوية من خلال

[1] - **د. سمر الأمير غازى عبد الحميد .. مدرس الاقتصاد بكلية تجارة طنطا**

تطبيق نظم و سياسات تدفع نحو بذل المشروعات جهود اكبر بصورة أفضل و تحقيق أداء أحسن و أكفأ .

و تستهدف السياسات الحكومية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة رفع كفاءة أداء العاملين بما يقود إلى زيادة إنتاجهم ،زيادة الإنتاج كما و تحسين نوعية الإنتاج مع خفض تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى زيادة كمية المبيعات و الإيرادات مع تقليل الهدر و التلف في استخدام المواد و مستلزمات الإنتاج و استخدام التكنولوجية و صيانتها و تخفيض معدلات العطل فيها مع ضمان إمكانية قياس العمل و تحديد مستويات الأداء .

و يهدف البحث إلى تقييم آثر السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي كل من توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة، زيادة معدل النمو الاقتصادي، زيادة دخل الفرد، زيادة الصادرات، تخفيض الواردات من الخارج، تخفيض معدلات التضخم في جمهورية مصر العربية

ا. مشكلة الدراسة

يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو آثر السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي التنمية الاقتصادية في مصر ؟

و يمكن بلورة التساؤل الرئيسي التالي في التساؤلات الفرعية الآتية :

- ما هو آثر السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة في مصر؟
- ما هو آثر السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي زيادة معدل النمو الاقتصادي في مصر ؟

- ما هو آثر السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي زيادة دخل الفرد في مصر؟
- ما هو آثر السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي زيادة الصادرات المصرية في مصر؟
- ما هو آثر السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي تخفيض الواردات من الخارج في مصر؟
- ما هو آثر السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي تخفيض معدلات التضخم في مصر؟

٢. متغيرات الدراسة

تتكون الدراسة من متغير مستقل و هو سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا و المتغير التابع هو مؤشرات التنمية الاقتصادية و يمكن توضيح المتغيرات الفرعية :

- المتغير المستقل : سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا
- المتغير التابع: مؤشرات التنمية الاقتصادية

- إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)
- زيادة معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي % سنوياً)
- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
- صادرات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي

- واردات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي
- التضخم (أسعار المستهلكين % سنوياً)

٣. فروض الدراسة

تتمثل فروض الدراسة في وجود علاقة طرديه موجبة بين تطبيق سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا و بين حدوث التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية

و يمكن صياغتها كالتالي:

- الفرض الأول لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة في مصر
- الفرض الثاني لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و زيادة معدل النمو الاقتصادي في مصر
- الفرض الثالث لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و زيادة دخل الفرد في مصر
- الفرض الرابع لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و زيادة الصادرات المصرية في مصر
- الفرض الخامس لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و تخفيض الواردات من الخارج في مصر

- الفرض السادس لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و معدلات التضخم في مصر

٤. أهمية الدراسة

و يمكن إبراز أهمية البحث من خلال بعدين أساسيين وهما :

١/٤ الأهمية العلمية

توجد حاجة إلي المزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول تقييم دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التطورات التكنولوجية و تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة و تؤدي إلى ظهور قوى اقتصادية مختلفة بالإضافة إلي إثراء المكتبة المصرية و العربية في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية خصوصاً في ظل النقص الواضح في الدراسات العربية التي تربطها بأهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المعوقات التي تقيد من تطبيقها نموها

٢/٤ الأهمية العملية

يمثل هذا النوع من الدراسات أهمية خاصة حيث أدى التطور المستمر في الفكر الاقتصادي و التحولات والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري والعالمي والتي سادت في الآونة الأخيرة ومن أهمها الاتجاه نحو الخصخصة، تطبيق اتفاقية تحرير التجارة الخارجية، تنشيط سوق المال، و إعطاء المشروعات الصغيرة و المتوسطة الرعاية الكافية إلى زيادة المنافسة الدولية و تنبع أهمية هذا البحث من عدم وجود دراسات سابقة لقياس دور السياسات و البرامج و الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية منذ فترة لتشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا علي عملية التنمية الاقتصادية في مصر

ولعل هذا البحث يعد احد الإسهامات الأولية في مجال الدعوة إلى الاهتمام بتنمية و بدراسة التجارب الاقتصادية الناجحة للدول حيث نجد أن التجربة الماليزية [٢] تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٩٩% من إجمالي المنشآت التي توفر فرص العمل لحوالي ٥٦% من إجمالي القوى العاملة و يمثل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التجربة الهندية ، حيث يساهم بنحو ٤٠٪ من الناتج الكلي ، ويحتل ٩٠٪ من الصناعة و ٣٥٪ من الصادرات الصناعية.

٥. أهداف الدراسة

إن أهم أهداف هذا البحث تكمن في الآتي

- الوصول إلي إطار إطار مقترح لتقييم اثر السياسات الحكومية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية
- دراسة درجة الارتباط بين السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و مؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر
- تحديد مدي معنوية أو جوهرية هذه العلاقة بين سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا و كل من المؤشرات الاقتصادية علي حدي ثم إدماجها في إطار واحد

[2] Muhammad Hussein, 2013Tradition and Transition of Malaysian Society across Time Academic Journal of Interdisciplinary Studies

- تقديم عدد من النتائج و التوصيات يسترشد بها متخذ القرارات الاقتصادية لتحسن المناخ الاستثماري وتحسين البيئة الاستثمارية

أسلوب الدراسة

يتناول أسلوب الدراسة كلا من الدراسة النظرية و الدراسة التطبيقية و ذلك علي النحو التالي :

١/٦ الدراسة النظرية

يسعي الباحث إلي وضع الإطار النظري من خلال الاعتماد علي المصادر التالية :

- الكتب العربية و الأجنبية .
- الدوريات العربية و الأجنبية .
- الرسائل العلمية (ماجستير و دكتوراه) .
- النشرات و التقارير و الإحصاءات المختلفة .
- الأبحاث المنشورة .

٢/٦ الدراسة التطبيقية

و تشمل مجتمع الدراسة و عينة الدراسة كالتالي :

١/٢/٦ محتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة اقتصاد جمهورية مصر العربية

٢/٢/٦ عينة الدراسة

سوف يتم اختيار عدد من مفردات مجتمع الدراسة لتتكون العينة من الاقتصاد المصري من حيث نسبة مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال عشر سنوات في الفترة الزمنية (٢٠٠٧-٢٠١٦)

٦. منهج الدراسة :

إن الباحث سوف يعتمد في هذه الدراسة على كل من

١/٧ المنهج الاستقرائي :

- سوف يتم الاعتماد علي المنهج الاستقرائي الذي يتجه من الخاص إلي العام أو من الجزء إلي الكل و ذلك في إعداد الإطار الفكري لهذا البحث حيث انه

سيتم الاعتماد علي قواعد البيانات الاقتصادية و الاستثمارية و ذلك لتسجيل و رصد مؤشرات التنمية الاقتصادية الخاصة بالدول المكونة لعينة الدراسة

- يتم تقدير معدلات النمو الاقتصادية في جمهورية مصر العربية و قياس درجة الارتباط بينها و بين سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا

٢/٧ المنهج الاستنباطي :

يتم توظيف الجزء العام أو الكل أو النظرية العامة و محاولة تطبيق هذه المفاهيم علي عمل نموذج إحصائي (قياسي) مقترح لقياس اثر سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا ومدى تأثيرها علي مؤشرات التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لما يحتويه من معادلات إحصائية يمكن من خلالها أجراء المقارنات اللازمة لاختبار صحة الفرضية التي قدمها الباحث.

٣/٧ أسلوب الوصف التحليلي :

سيتم إتباع أسلوب الوصف التحليلي و الذي يقوم علي وصف و تحليل الظاهرة محل الدراسة و هي دراسة لتقييم اثر السياسات الحكومية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي التنمية الاقتصادية و ذلك بغرض التوصل إلي نتائج من شأنها تحقيق أهداف البحث

٧. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي

١/٨ الحدود الموضوعية

تهتم الدراسة بالوصول إلى إطار للعلاقة بين السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و معدلات النمو الاقتصادية من حيث دراسة اثر سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا علي مؤشرات التنمية الاقتصادية دون التطرق لجوانب الآثار الاخري من الآثار الاجتماعية أو السياسية أو غيرها .

٢/٨ الحدود الزمنية

تعتمد هذه الدراسة على جمع و تحليل بيانات التنمية الاقتصادية خلال ١٠ أعوام من ٢٠٠٧ حتى نهاية عام ٢٠١٦

٣/٨ الحدود المكانية

تقتصر الدراسة في تطبيقها على اقتصاد جمهورية مصر العربية

٨. الإطار النظري

١/٩ مفهوم المشروعات الصغيرة و المتوسطة

قدمت وزارة التجارة الخارجية تعريفا للمشروعات الصغيرة و المتوسطة كالتالي[٣]:

جدول رقم (١) يوضح تعريف المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة طبقا وزارة التجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية

	المشروعات متناهية الصغر		المشروعات الصغيرة		المشروعات المتوسطة	
	المنشآت الصناعية و الإنشاءات	المنشآت الخدمية و التجارية	المنشآت الصناعية و الإنشاءات	المنشآت الخدمية و التجارية	المنشآت الصناعية و الإنشاءات	المنشآت الخدمية و التجارية
الأيدي العاملة	١-٤ فرد	١-٤ فرد	٥-٤٩ فرد	٥-٩ فرد	٥٠-٩٩ فرد	١٠-١٩ فرد
الأصول الثابتة	٢٥ ألف	٢٥ ألف	٥ مليون	٥٠٠ ألف	١٠ مليون	٢ مليون
المبيعات	١٠٠ ألف	١٠٠ ألف	١٠ مليون	مليون	٢٠ مليون	٤ مليون

[٣] وزارة التجارة الخارجية جمهورية مصر العربية دراسة عن تعريف المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة منتدى البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة أكتوبر ٢٠٠٣

نتيجة لأهمية قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة فقد بدأت الدولة المصرية بتوجيه جهودها إلي تشجيع و تحفيز زيادة الأنشطة فقد أعلن البنك المركزي المصري آليات إقراض ٢٠٠ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة و المتناهية مع إعطاء مجموعة من الإجراءات للبنوك العاملة في مصر تتمثل في خصم التمويلات التي تقدمها البنوك للمشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا من الإحتياطى الإلزامي والفائدة ٥% متناقصة و ذلك بغرض توجيه البنوك نحو زيادة نسبة القروض الممنوحة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلي نسبة لا تقل عن ٢٠% من إجمالي محفظة قروض البنوك

قدم البنك المركزي المصري تعريفا للمشروعات الصغيرة و المتوسطة جديد في ديسمبر ٢٠٠٣ كالتالي[٤]:

جدول رقم (٢) يوضح تعريف المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة طبقا للبنك المركزي المصري بجمهورية مصر العربية

	المشروعات الصغيرة جداً		المشروعات الصغيرة		المشروعات المتوسطة	
	المنشآت الصناعية	المنشآت غير الصناعية	المنشآت الصناعية	المنشآت غير الصناعية	المنشآت الصناعية	المنشآت غير الصناعية
حجم الأعمال	من مليون إلى ١٠ ملايين جنيه سنوياً	من مليون إلى ١٠ ملايين جنيه سنوياً	١٠ ملايين جنيه إلى أقل من ٢٠ مليون جنيه	١٠ ملايين جنيه إلى أقل من ٢٠ مليون جنيه	٢٠ مليون جنيه إلى أقل من ١٠٠ مليون جنيه	٢٠ مليون جنيه إلى أقل من ١٠٠ مليون جنيه
رأس المال	٥٠ ألف جنيه إلى ٥ ملايين	٥٠ ألف جنيه إلى ٣ ملايين	٥٠ ألف جنيه إلى ٥ ملايين	٥٠ ألف جنيه إلى ٣ ملايين	٥ ملايين إلى ١٠ ملايين جنيه	٣ ملايين إلى ٥ ملايين جنيه
عدد	٢٠٠ فرد	٢٠٠ فرد	٢٠٠ فرد	٢٠٠ فرد	٢٠٠ فرد	٢٠٠ فرد

[٤] قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ٣ ديسمبر ٢٠١٣ تعريف المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة

العاملين						

و يمكن توضيح تعريف المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة كالتالي :

- استبعاد الأصول الجارية بسبب حدوث تقلبات كبيرة في قيمة الأصول و الاعتماد علي الأصول الثابتة بدل من إجمالي الأصول
- يقتصر تقدير الاصول الثابتة على القيمة الدفترية أو القيمة السوقية أيهما اقل مع استبعاد قيمة الأراضي و المباني بسبب الصعوبات التقييم بسبب أن معظم المشروعات تعمل في مقر مستأجر و التركيز فقط علي الآلات و المعدات
- يقتصر تقدير الأيدي العاملة علي المؤمن عليهم فقط بسبب صعوبة حصر الآخرين

٢/٩ أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة

تنبع أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة [٥] من تمتعها بقدرة اكبر علي توفير فرص لتوظيف عدد اكبر من العمالة مقارنة عن المشروعات الكبيرة و توظيف فئات من العمالة لا تمتلك المهارات و المعارف التي تمكنها من الانضمام إلي القطاع الرسمي

تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة [٦] في الاقتصاد المصري من حيث مساهمتها في توفير فرص توظيف العمالة ويوضح جدول رقم (٢) أن المنشآت متناهية الصغر تأتي في المرتبة الأولي بنسبة ٥٨% بينما تأتي المنشآت

---

[٥] سحنون سمير (٢٠٠٦) " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر" ، الملتقي الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، مركز العولمة و اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر

[٦] منى البرادعي (٢٠١٦) " المشروعات الصغيرة والمتوسطة : الوسط المفقود والحصول علي التمويل" ، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري

الصغيرة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢% و تليها المنشآت الكبيرة بنسبة ١٧% في المرتبة الثالثة و أخيرا المنشآت المتوسطة بنسبة ٣% في المرتبة الرابعة

جدول رقم (٣) يوضح التوزيع التكراري النسبي توظيف العمالة في مصر

المنشآت	المساهمة في التوظيف (%)
المشروعات متناهية الصغر	58%
المشروعات الصغيرة	22%
المشروعات المتوسطة	3%
المشروعات الكبيرة	17%
الإجمالي	100%

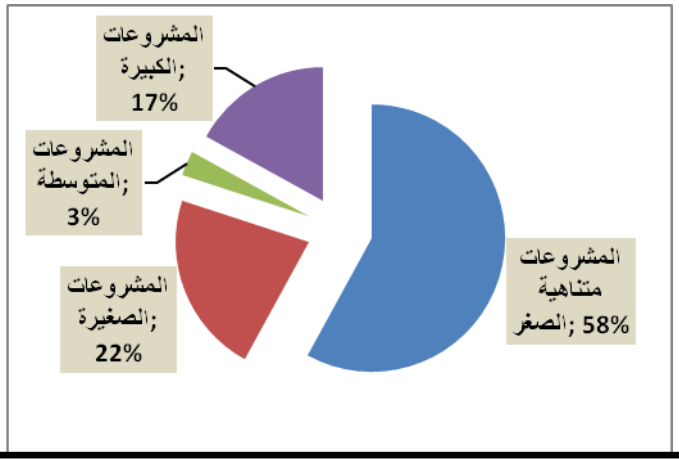

شكل بياني رقم (١) يوضح التوزيع التكراري النسبي توظيف العمالة في مصر

كما تتميز المشروعات الصغيرة و المتوسطة [٧] بمرونتها العالية في قدرتها على تغيير و تعديل نشاطها في مواجهة تقلبات الأسواق و مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

و يوضح جدول رقم (٣) أن مساهمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي[٨] للاقتصاد المصري تأتي في المرتبة الأولي بنسبة ٨٧% من حيث حجمها بينما تأتي المنشآت المتوسطة في المرتبة الثانية بنسبة ١١% و تليها المنشآت الكبيرة بنسبة ٢% في المرتبة الثالثة

جدول رقم (٤) يوضح التوزيع التكراري النسبي لمساهمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في مصر

المنشآت	المساهمة في التوظيف (%)
المشروعات الصغيرة	٨٧%
المشروعات المتوسطة	١١%
المشروعات الكبيرة	٢%
الإجمالي	100%

[٧] سحنون سمير (٢٠٠٦) " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر" ، الملتقي الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، مركز العولمة و اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر

[٨]وزارة التجارة الخارجية والصناعة، التقرير الربع سنوي، المجلد (١)، العدد ١١ عام ٢٠١٤

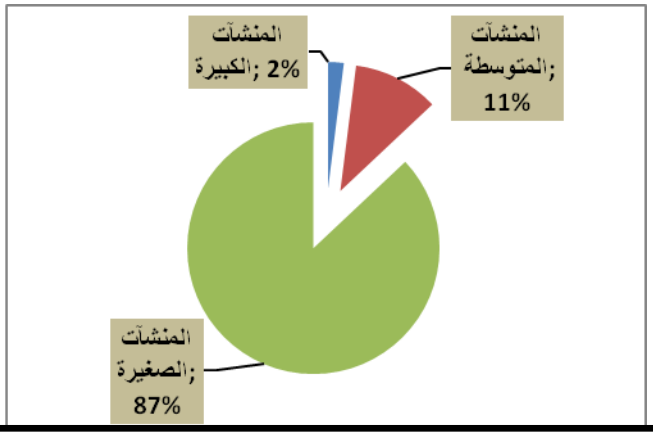

شكل بياني رقم (2) يوضح التوزيع التكراري النسبي لمساهمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في مصر

كما تساهم المشروعات الصغيرة و المتوسطة في توفير الصناعات المغذية لإمداد الصناعات الرئيسية التي تعمل فيها المشروعات الكبيرة

و يوضح جدول رقم (٥) التوزيع التكراري النسبي للمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة طبقا لرأس المال حيث تأتي المشروعات التي يبلغ رأسمالها اقل من ٢٥٠ ألف جنيها في المرتبة الأولي بنسبة ٨٣% و المشروعات التي يبلغ رأسمالها من ٢٥٠ ألف إلي اقل من مليون في المرتبة الثانية بنسبة ٨% و يصنف كلاهما كمشروعات متناهية الصغر و صغيرة و يمثلوا معا نسبة ٩١%

بينما تأتي المشروعات التي يبلغ رأسمالها من مليون إلي اقل من ٥ مليون في المرتبة الثالثة بنسبة ٥% و المشروعات التي يبلغ رأسمالها من ١٥ مليون إلى اقل من ٣٠ مليون بنسبة ٢% في المرتبة الرابعة و يمثلوا معا نسبة ٧% و يصنف كلاهما كمشروعات متوسطة

و في المرتبة الخامسة تأتي المشروعات من ١٥ مليون إلي اقل من ٣٠ مليون بنسبة ١% في المرتبة الخامسة و أخيرا المشروعات ٣٠ مليون فأكثر بنسبة ١% في المرتبة السادسة و يمثلوا معا نسبة ٢% و يصنف كلاهما كمشروعات كبيرة(٩)

جدول رقم (٥) يوضح التوزيع التكراري النسبي للمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة طبقا لرأس المال

رأس المال المشروع	التوزيع النسبي	التصنيف
اقل من ٢٥٠ ألف	83%	متناهية الصغر و صغيرة
٢٥٠ ألف – اقل من مليون	8%	
مليون – اقل من ٥ مليون	5%	متوسطة
٥ مليون – اقل من ١٥ مليون	2%	
١٥ مليون – اقل من ٣٠ مليون	1%	كبيرة
٣٠ مليون فأكثر	1%	

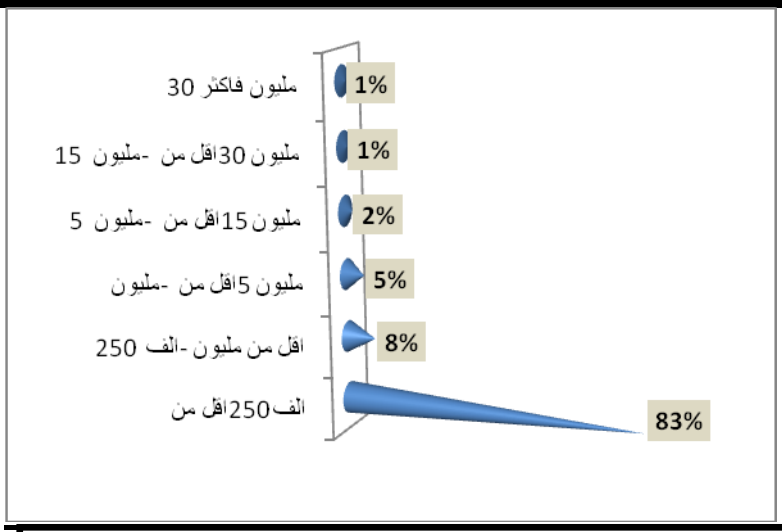

شكل بياني رقم (3) يوضح التوزيع التكراري النسبي للمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة طبقا لرأس المال

(٩)

٣/٩ مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية[١٠] تسعى إلي إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطوير الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في المؤشرات الاقتصادية و من ثم تنعكس علي جودة الحياة لكل أفراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية مما يحقق درجات أعلي لإشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و تحقيق التوزيع العادل لثمار التنمية .

إن مشكلات المجتمعات النامية [١١] تستحق أن تختص بمعالجه مستقلة سرعان ما حظي باهتمام واسع في الجامعات و أقسام الاقتصاد في مختلف بلاد العالم وكذلك جانب وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المانحة و التي اهتمت بالتعبير عن المصالح و التحيزات السائدة في فتره زمنيه معينه و تتغير هذه المصالح و التحيزات منها إلي المحاولات المتجردة في العرض للوصول خطوه بخطوه إلي الحلول الحقيقية لمشاكل التنمية .

وتهتم التنمية الاقتصادية [١٢] بالتخصيص الأمثل للموارد وبخاصة النادرة وتحقيق النمو الأمثل عبر الزمن لهذه الموارد والحفاظ على نموها المستديم عبر الزمن ، بغرض إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الأساسية.

---

(10) World bank 2004 BEYOND ECONOMIC GROWTH : Development Goals and Strategies October

)11(UNCTAD , The Role of International Investment Agreements in Attracting Foreign Direct Investment to Developing Countries , New York and Geneva,2009

)12(Gustav Ranis 2004 HUMAN DEVELOPMENT AND ECONOMIC GROWTH, ECONOMIC GROWTH CENTER YALE UNIVERSITY May

و تختلف التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي في ان عملية النمو تعنى زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط دخل الأفراد و بالتالي فإن مفهوم النمو الاقتصادي يكون هو نفسه مفهوم الرفاهية الاقتصادية.

فالنمو الاقتصادي [١٣] لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فحسب بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الأفراد لذا فإن معدل النمو الاقتصادي لا بد و أن يفوق معدل النمو السكاني أما في حالة زيادة نمو السكان بمعدل أعلى فإن ذلك يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد و على الرغم من زيادة إجمالي الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه قد لا يحقق نمواً اقتصادياً و تتكون عملية النمو الاقتصادي من عدة عناصر :

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

أما بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية [١٤] فهي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الأفراد من الدخل على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة ، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء و تنفرد عملية التنمية بالاتي:

- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي.

)13(Minea, A. (2014) " Does inflation targeting improve fiscal discipline?" , Journal of International Money and Finance, Volume 40, February 2014, Pages 185-203

14() World Bank. 2003a. Global Economic Prospects and the Developing Countries. Washington, D.C.: World Ban

- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل.
- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة.

٤/٩ أبعاد التنمية الاقتصادية

١/٤/٩ البعد الاقتصادي

تعبر البيئة الاقتصادية[١٥] عن العوامل و المتغيرات الاقتصادية الكامنة وراء مخاطر الدولة التي يمكن أن تؤثر علي أنشطة الأعمال و الاستثمارات في دولة ما ويمكن تقسيم المخاطر الاقتصادية للدولة إلي نوعين الأول المخاطر الكلية Macro Risk وهي الموجهة إلى جميع المؤسسات و الشركات التي تعمل في هذه الدولة والثاني المخاطر الجزئيةMicro Risk و هي الموجهة نحو قطاعات و أنشطة محددة أو شركات معينة .

- مخاطر الاقتصاد الكليMacro Risk

تشير إلى التغير في البيئة الاقتصادية مثل الإنتاج و الأسعار و أسعار الفائدة و أسعار صرف العملات الأجنبية و شروط التجارة.. الخ و تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه المخاطر من الصعب تحديدها أو تصنيفها ضمن فئة واحدة.

- مخاطر الاقتصاد الجزئي Micro Risk

تشير إلى التغير في القطاع الذي تعمل فيه الشركات مثل حدوث إضراب للعمال و يمكن عرض العوامل و المتغيرات الاقتصادية الكامنة وراء مخاطر الاقتصادية كالتالي و هي :

- الاستقرار النقدي Monetary Stability

[15] Nordal، K (2001) " Country risk, country risk indices and valuation of FDI: a real options approach", Emerging Markets Review (197-217)

وفقا للنظرية النقدية الحديثة فإن التضخم هو نتيجة منطقية لتوسيع المعروض من النقود بدون زيادة في نمو الأصول الحقيقية حيث أن حدوث تغيرات في المعروض النقدي تؤدي إلى مستويات تضخم مرتفعة ومتقلبة و أن التوسع السريع في المعروض من النقود يمكن إرجاعها إلى العجز الحكومي الكبير .

و التضخم عبارة [١٦]عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة لنمو حجم الطلب الكلى بمعدل أسرع من معدل نمو حجم العرض الكلى .

و يعرف أيضا انه العجز المستمر في الميزانية العامة للدولة أو عبارة عن زيادة كمية النقود بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي .

و يمكن تقسيم التضخم[١٧] إلي الأنواع التالية :

- التضخم الداخلي (الصحيح) : و هو الحالة التي لا تؤدى فيه أي زيادة في الطلب إلى الزيادة في الإنتاج و إنما الزيادة في الطلب تقابلها زيادة في الأسعار
- التضخم المتدرج (الزاحف): الارتفاع العام لمستوى الأسعار و لكن بصورة بطيئة حتى لو لم يحدث ارتفاع فى الطلب و لا توجد دولة تخلو من هذا النوع من التضخم .

([16]) Sheehan, G, M. Hopkins (٢٠٠٢), Meeting basic needs: An examination of the world situation in 1970, in Ghosh (ed). Third world development: A basic need approach, international resource books No. 13,Westport. Pp.85-107.

([17]) Yalcin, B. (2012) "Country and inflation uncertainty: A dynamic framework" , Statistical Mechanics and its Applications ،Volume 391, Issue 20, 15 October 2012, Pages 4816-4826 .

- التضخم المكبوت: هو الحالة التي تتغير فيها قوى الطلب بشكل يؤدى إلى ارتفاع الأسعار و هذا الارتفاع لا يتم نتيجة لتدخل الدولة بسياسات رادعة و أكثر ما يشيع هذا النوع من التضخم في فترات الحروب .
- التضخم الجامع (المفرط) : الارتفاع الكبير في الأسعار حتى تكاد قيمة الوحدة النقدية تنهار و يظهر هذا النوع بعد الانتهاء من الحروب أو انهيار النظام القائم .

▪ نظام سعر صرف مراقب Controlled Exchange Rate System

يستخدم هذا النظام لتحديد سعر الصرف ومراقبة العملة حيث انه يسير جنبا إلى جنب مع التقييم المبالغ فيه للعملة المحلية وهو ما يعادل فرض الضرائب على الصادرات و دعم الواردات ، وتؤدي مخاطر مراقبة العملة و تخفيض قيمة العملة إلي هروب رأس المال من الدولة إلي الدول الأخرى وعدم قدرة الاقتصاد للاستجابة لتغيير الأسعار.

▪ الإنفاق الحكومي المسرف Wasteful Government Spending

مؤشر آخر على تزايد المخاطر المحتملة ([18]) للبلد هو مقدار الإنفاق غير المنتج في الاقتصاد إلى حد أن يتم استخدام رؤوس الأموال من الخارج لدعم الاستهلاك أو تهدر على مشاريع ، فإن الحكومة سيكون لديها ثروة أقل لتسديد الديون الخارجية للبلاد وعلى الأرجح إلى اللجوء إلى الرقابة على الصرف و إرتفاع الضرائب وما شابه ذلك .

([18]) UNCTAD , The Role of International Investment Agreements in Attracting Foreign Direct Investment to Developing Countries , New York and Geneva,2009

- انعدام المسؤولية المالية Fiscal Irresponsibility

إن الإفراط في الإنفاق الحكومي هو إشارة أو مؤشر من مؤشرات مخاطر الدولة حيث أن العجز الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى عدم الاستقرار النقدي و التضخم المرتفع و ارتفاع أسعار الفائدة و انخفاض قيمة العملة

- قاعدة الموارد Resource Base

تتألف قاعدة الموارد في بلد من مواردها الطبيعية و البشرية و المالية و الموارد الاخري و الدولة التي تمتلك موارد طبيعية ضخمة مثل النفط أو النحاس تكون اقل مخاطر اقتصادية حتى لو لم يتوفر لديها عمال ذوي مهارات وإنتاجية عالية ، ومجموعة كبيرة من العلماء والمهندسين والكوادر الإدارية

- القدرة علي التكيف مع الصدمات الخارجية Country Risk and Adjustment to External Shocks

إن أثر الصدمات الخارجية يختلف من دولة إلى آخري حيث أن بعض الدول تتعامل بنجاح مع هذه الصدمات و البعض الآخر يستسلم لها وتشير الدلائل إلى أن السياسات المحلية تلعب دورا حاسما في تحديد مدى فعالية الدولة في مواجهة و التعامل مع الصدمات الخارجية

- سياسات موجهة نحو السوق مقابل السياسات الثابتة Market Oriented Versus Statist Policies

في اقتصاد السوق (الرأسمالية) يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل صناع القرار الفردي على أساس أسعار السلع و الخدمات و رأس المال و العمل و الأراضي و غيرها من الموارد.

عل خلاف الاقتصاد الموجه (الاشتراكية) يتم التخطيط من قبل المستويات الأعلى ماذا يجب أن ينتج و كيف يتم إنتاجها وغيرها ثم تتدفق الخطة المركزية من اعلي إلي أسفل

و بناء على العوامل السابقة هناك مؤشرات رئيسية للبيئة الاقتصادية للدولة و هي [١٩]:

- العجز الحكومي الكبير منسوبا إلي الناتج المحلي الإجمالي .
- ارتفاع معدل التوسع في إصدار النقد، لا سيما إذا اقترن ذلك مع سعر الصرف الثابت .
- النفقات الحكومية الكبيرة ذات معدلات العائد المنخفض.
- مراقبة الأسعار و وضع سقوف سعر الفائدة والقيود التجارية و قوانين العمل الصارمة و غيرها من الحواجز التي تفرضها الحكومة على تكيف الاقتصاد إلى تغيير الأسعار النسبية .
- معدلات الضرائب العالية التي تدمر الحوافز إلى العمل والادخار والاستثمار.
- الشركات المملوكة للدولة تعمل لمنافع المديرين و العمال.
- مسؤولية الحكومة للحفاظ على وزيادة مستوى المعيشة للأفراد من خلال إنفاق القطاع العام و إصدار اللوائح .
- تفشي الفساد الذي يعتبر بمثابة ضريبة كبيرة لنشاط الأعمال المشروعة و يعيق التنمية ولا يشجع الاستثمار الأجنبي ويضعف النسيج الأساسي للمجتمع.

([19]) Nordal، K (2001) " Country risk, country risk indices and valuation of FDI: a real options approach", Emerging Markets Review (197-217)

- غياب المؤسسات الأساسية للحكومة وتنظيم عمل نظام قانوني موثوق للأسواق المالية والمؤسسات وخدمة مدنية صادقة.

٢/٤/٩ الأبعاد الاجتماعية و الإدارية والقانونية للتنمية الاقتصادية

تتناول التنمية الاقتصادية الآليات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة والعامة الضرورية للوصول إلى تحسين سريع وشامل للمستويات المعيشية للسكان ، كذلك تهتم بالمتطلبات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تواجه التغيرات الهيكلية والمؤسسية للمجتمع بأكمله بهدف توزيع ثمار التنمية على شريحة سكانية واسعة وتركز على أهمية القرارات الاقتصادية والإدارية الهادفة إلى القيام بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية من خلال عملية التنمية.

و تعبر البيئة الاجتماعية[٢٠] عن العوامل و المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية أو المجتمعية Social Risk في الدولة و التحركات الجماعية من المنظمات مثل النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية (NGOs) أو مجموعات غير رسمية و قد تكون هذه التحركات سلمية أو غير سلمية ، ديمقراطية أو غير ديمقراطية ، والضغط على السلطات المحلية أو مباشرة على الشركات الأجنبية من أجل التأثير على سياساتها أو أفعالها.

و تتسم البيئة الاجتماعية المصرية بالتماسك حيث أن المجتمع المصري هو مجتمع تربطه صلة الدم و العشائرية و بالتالي فإنها تتسم بالاستقرار و التوازن مما ينعكس علي انخفاض المخاطر الاجتماعية علي أنشطة الأعمال و الشركات الأجنبية .

[20] Resnick، E (2004) " International Financial Management ", The International The McGraw–Hill

فعملية التنمية الاقتصادية تستهدف تحقيق زيادة في الناتج القومي في فتره معينه مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجيه وفنيه و تنظيميه في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤه أي إحداث تقدم في المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

تعبر البيئة الإدارية عن العوامل و المتغيرات التي تميز بيئة الأعمال في الدولة و تتسم بيئة الأعمال في مصر بالخصائص الآتية [٢١]:

- نقص الخبرات العملية و قلة الكوادر الفنية المتخصصة.
- ارتفاع مستوي البيروقراطية و كثرة الروتين في إجراءات أداء أو إنجاز الأعمال.
- ندرة القيادات الأعمال ذات المهارة اللازمة في إدارة المشاريع الاستثمارية.
- عدم وجود أنظمة معلومات متطورة.
- عدم وجود دقة في البيانات والمعلومات.
- الاعتماد علي أهل الثقة أكثر من أهل الكفاءة
- عدم التركيز على التدريب لإكساب الموظفين المعارف و المهارات وزيادة قدراتهم في مواقع العمل.
- انخفاض مستوي التطوير و التحديث في الأجهزة الإدارية.

)21(Abobaker Salem, " An investment on foreign direct investment and technology trans for comparative study of Libya and Egypt ", international Review of business research papers Vol.7, no.2, March 2011, pp212 – 229

- التعيين لا يتم حسب الكفاءة والمقدرة وإنما حسب الطائفية والحزبية والعشائرية والعقائدية
- عدم توفر فرص استثمارية جاهزة و خرائط استثمارية معدة على أسس علمية.
- كثرة الهيئات و الجهات المشرفة على الأنشطة الاستثمارية .

وتشتمل التنمية الاقتصادية على تحسين كل من مهارة و كفاءة و قدرة العامل على الحصول على الدخل و تنظيم الإنتاج بطريقة أفضل و تطوير و سائل النقل و المواصلات و تقدم المؤسسات المالية و زيادة معدل التحضر في المجتمع و تحسن مستويات الصحة والتعلم.

و تعبر البيئة القانونية عن العوامل و المتغيرات التي تحكم و تنظم إطار نشاط الأعمال في الدولة و تتسم البيئة القانونية في مصر بالخصائص الآتية:

- تضارب بعض البنود في القوانين المصرية
- لا تتناسب بعض القوانين في مصر مع التطورات والأوضاع والمتغيرات والمستجدات في العالم.
- عدم وضوح بعض القوانين والاعتماد على الاجتهادات في التفسير.
- عدم استقرار القوانين لتشجيع الاستثمار بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر.

٣/٤/٩ بعد النظام الاقتصادي العالمي

لم يعد انفتاح الدول على العالم الخارجي [٢٢] منصبا على المبادلات السلعية فقط بل أصبح يشمل التدفقات الرأسمالية التقنية بغرض الحصول على مصادر

[22] UNCTAD , The Role of International Investment Agreements in Attracting Foreign Direct Investment to Developing Countries , New York and Geneva,2009

التمويل الأجنبية تكملة لمصادرها المحلية و نقلا للأفكار التقنية المتطورة وهو ما يعرف اليوم بالاستثمار الأجنبي المباشر .

و الذي اعتبر من أهم أركان النشاط الاقتصادي للبلد و وسيلة من الوسائل المتاحة لإمداد الدول النامية بالتقنيات و الأساليب الفنية الحديثة و فتح أسواق التصدير العالمية و تحقيق الاندماج العالمي بين الدول .

حيث تطورت الظروف المناخية لبيئة الاستثمار العالمي في ظل التطورات الاقتصادية السريعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة أدت إلى نظام اقتصادي جديد وبروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في بروز العولمة لهذا يعتبر المجال الاقتصادي من أهم المجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها اثر أو هدفًا والتركيز في هذا المجال للعولمة فانه يجب التنويه في بداية الأمر إلى اتجاه العولمة وتحويل الكرة الأرضية إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها الحواجز والقيود .

فالعولمة مشتقة من عالم وهو ترجمة لكلمة (Globali Zation) الإنجليزية المشتقة من كلمة (Glob) بمعنى الكرة التي يقصد بها الكرة الأرضية .

ويقصد بالعولمة الاقتصادية رفع الحواجز والقيود عن عناصر الإنتاج من رأس المال والعمالة والسلع والخدمات والمعلومات ومرت العولمة بالمراحل التالية [٢٣]:

- المرحلة الأول : بدأت مطلع القرن الخامس واستمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر وقد شهدت نمو المجتمعات وبروز مجموعة من النظريات

[23]Nordal، K (2001) " Country risk, country risk indices and valuation of FDI: a real options approach", Emerging Markets Review (197–217)

التي تتحدث عن وحدة العالم وتجمعت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية إضافة إلى بداية الجغرافية الحديثة وبروز التقويم الميلادي.

- المرحلة الثانية : بدأت منتصف القرن الثامن عشر واستمرت حتى ١٧٨٠م وشهدت تبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية مع تركيز خاص على الأبعاد القانونية التي تحكم هذه العلاقات ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول.
- المرحلة الثالثة: بدأت عام ١٩٧٠م واستمرت حتى العقد الثاني وامتازت هذه المرحلة بظهور مفاهيم تتعلق بالهويات ودمج عدد من المجتمعات في المجتمع الدولي وحدث تطور كبير في وسائل الاتصالات الدولية .
- المرحلة الرابعة : بدأت في العشرينات وامتدت حتى منتصف الستينات من القرن العشرين وتميزت بتطور شبكة المواصلات والاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته إضافة إلى بروز السوق الأوربية المشتركة التي أدت إلى ظهور العولمة الاقتصادية .
- المرحلة الخامسة: بدأت منتصف الستينات حتى بداية التسعينات وشهدت تطور الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت والتي سهلت من التواصل بسرعة وفي جميع الأوقات وقد ساعد هذا الانتشار إلى حدوث تطورات هائلة في الاستثمار الأجنبي العالمي وقد شهد طفرات كبيرة خلال فترة طويلة من الزمن امتدت من ١٩٧٠م–حتى ٢٠١٠م.

و تحتاج الاستثمارات إلي[٢٤] تقييم للمخاطر المالية financial risks و هي مشكلة تخص الكيانات (المنظمات والمؤسسات المالية والشركات ، الخ)

(24) Groslambert, B. (2003) "Country Risk Assessment: A Guide to Global Investment Strategy" , USA : John Wiley & Sons Ltd.

وذلك من خلال دراسة البيئات الاقتصادية والمالية التي من المتوقع العمل فيها و هي المخاطر المالية التي تعزى إلى تغييرات في البيئة الاقتصادية (على سبيل المثال أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتضخم، الخ) وقد تؤدي التغيرات في هذه العوامل التي تشكل أهم مصادر المخاطر المالية التي يكون لها تأثير مضاعف على عمليات الشركات ، وخاصة عندما ترتبط هذه العوامل باتخاذ القرارات الإستراتيجية لها و بالتالي يتحتم وضع مداخل تنفيذية لقياس ومراقبة المخاطر المالية على أساس يومي و دراسة القرارات المتخذة من قبل مديري الشركات التي تخضع لمخاطر عدة تنتج أساسا من البيئة الخارجية التي تعمل الشركات داخلها.

٥/٩ أهداف التنمية ألاقتصاديه

تهدف عملية التنمية الاقتصادية إلي[٢٥] :

- رفع المستوي المعيشي .
- زيادة الدخل القومي .
- تقيل التفاوت في التوزيع الدخول والثورات .
- التوسع في الهيكل الإنتاجي .

و تعتبر التنمية الاقتصادية وسيله لتقليل الفجوة الاقتصادية و التقنية بين الدول النامية و المتقدمة حيث أن التنمية الاقتصادية ضرورية للدول النامية لتقليل حد الفجوة الاقتصادية و التقنية مع الدول المتقدمة و من هذه العوامل الاقتصادية التي ساعدت علي تقليل حده هذه الفجوة ما يلي [٢٦] :

25 http://www.investnovi.org/Plans/Economic-Development-Goals-and-Objectives.aspx

)26(Abobaker Salem, " An investment on foreign direct investment and technology trans for comparative study of Libya and Egypt ",

مجموعه العوامل الاقتصادية :

- تبعية اقتصاديه للخارج
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي
- نقص رؤوس الأموال
- انتشار البطالة بأشكالها المختلفة
- استمرار أزمة المديونية الخارجية
- سيادة نمو الإنتاج الواحد
- استمرار انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوي المعيشة

العوامل الغير اقتصاديه

- سوء التغذية .
- ارتفاع نسبه الأميين.
- الزيادة السكانية الهائلة.
- انخفاض مستوي التعليم .

٦/٩ أهمية التنمية ألاقتصاديه

تعاني اغلب الدول النامية من مشاكل اقتصاديه عديدة منها [٢٧]

- انخفاض مستوي الدخل يؤدي إلي انخفاض مستوي المعيشة لأفراد المجتمع .
- صعوبة تكوين الرأس المال اللازم لعمليه التنمية الاقتصادية .

---

international Review of business research papers Vol.7, no.2, March 2011, pp212 – 229.

[27] Resnick، E (2004) " International Financial Management ", The International The McGraw–Hill

– الإطماع ألاقتصاديه والسياسية والثقافية حتى العسكرية التي لا تريد للدول النامية إن تتطور وتتقدم بل تبقي الدول النامية أسواقا مفتوحة لمنتجاتها و حتى إدارتها في اتخاذ القرارات السياسية ليست بأيديهم بل توجهها القوي الخارجية .

– الصعوبات التكنولوجية و التنظيمية حيث إن هناك مشروعات اقتصاديه لا يستطيع القطاع الخاص فقط القيام بها بل يجب أن يكون هناك تعاون مع القطاع العام في ذلك من اجل دفع عجله التنمية إلي الإمام حيث يجب التطوير الإداري في شتي المجالات بركب التقدم بكل ما يناسب كل دوله بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكيف والتركيز علي الدورات التدريبية بما يناسب كل دوله لنقل التكنولوجية لها .

و تحتاج عملية التنمية الاقتصادية إلى التخطيط من اجل نجاحها وبالتالي فان تخطيط التنمية الإقتصادية ينطوي على ما يلي[٢٨]:

– حصر الموارد الموجودة سواء كانت موارد مادية أو بشرية و يتم هذا الحصر عن طريق الجهاز الإحصائي القائم و يجب أن يكون الحصر سليما حيث تتوقف على دقته دقة العملية التخطيطية وكفاءتها .

– تحديد الأهداف المطلوب تنفيذها خلال فترة زمنية معينة و هذه العملية هي أساسا من اختصاص السلطة السياسية العليا في أي مجتمع بالرغم من أن الجهاز التخطيطي هو الذي يقوم بوضع مجموعات من الأهداف البديلة ثم تقوم السلطة السياسية في المجتمع باختيار البديل الذي يقترب بدرجة اكبر من الصورة التي يطلبها المجتمع .

---

[28] World bank 2004 BEYOND ECONOMIC GROWTH : Development Goals and Strategies october

– تجميع موارد المجتمع بشرية كانت أو مادية بكافة الطرق و الوسائل الممكنة حتى يمكن زيادة حجم رأس المال البشري و العيني في المجتمع و رفع معدل الإضافات السنوية إليه .

تنظيم استخدام الموارد من حيث توطينها و مزج عوامل الإنتاج بما يحقق أقصى كفاية تخطيطية ممكنة.

٩. الإطار التطبيقي

تهدف الدراسة التطبيقية باختبار نموذج قياسي لتقدير اثر السياسات الحكومية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي التنمية الاقتصادية و يهتم النموذج بتقدير السياسات الحكومية لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة كمتغير مستقل و يتمثل المتغير التابع في التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٦) وسوف تعبر عنه في النموذج بالرمز (Y) و ينقسم منه المتغيرات الفرعية التابعة التالية :

Y_1 : إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)

Y_2 : زيادة معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي % سنوياً)

Y_3 : نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

Y_4 : صادرات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي

Y_5 : واردات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي

Y_6 : التضخم (أسعار المستهلكين % سنوياً)

و يعبر عن المتغير المستقل سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا بالرمز (x) كالتالي :

X_1 : سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا

١٠/١ اختبار الفرض الأول

الفرض العدم H0 :

لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة في مصر

الفرض البديل H1 :

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة في مصر

- **و قد تم ترميز متغيرات الدراسة كالتالي**

Y_1 : إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)

X_1 : سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا

- **و كانت نتيجة الاختبارات الإحصائية هي :**

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X[a]	.	Enter

يتضح من الجدول السابق انه تم قياس العلاقة بين المتغير المستقل سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا و المتغير التابع Y_1 إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.439[a]	.193	.092	8.72902E6

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل ٠,١٩٣ الذي يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل و المتغير التابع مما يعنى أن التغير في سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا (X) تفسر ١٩,٣% من التغير في Y_1 إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.454E14	1	1.454E14	1.908	.205[a]
	Residual	6.096E14	8	7.620E13		
	Total	7.550E14	9			

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ANOVA أن قيمة P.value تساوي ٠,٢٠٥ (أي ٢٠,٥%) و هي اعلي من مستوي المعنوية ٥% أي أن الانحدار غير معنوي أي أن متغير سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا ليس له تأثير معنوي علي المتغير التابع إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.371	3.998E6		1.593	.150
	X	1.859	1.346E6	.439	1.381	.205

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_1 = ٦,٣٧١ + 1.859\ X_1$$

2/١٠ اختبار الفرض الثاني

الفرض العدم H0 :

لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و زيادة معدل النمو الاقتصادي في مصر

الفرض البديل H1 :

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و زيادة معدل النمو الاقتصادي في مصر

- **و قد تم ترميز متغيرات الدراسة كالتالي**

Y_2 : زيادة معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي % سنوياً)

X_1 : سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا

- **و كانت نتيجة الاختبارات الإحصائية هي :**

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X[a]	.	Enter

يتضح من الجدول السابق انه تم قياس العلاقة بين المتغير المستقل سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا و

المتغير التابع Y_2 زيادة معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي % سنوياً)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.881[a]	.776	.748	3.88893E9

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل ٠,٧٧٦ الذي يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل و المتغير التابع مما يعنى أن التغير في سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا (X) تفسر ٧٧,٦% من التغير في Y_2 زيادة معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي % سنوياً)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.189E20	1	4.189E20	27.699	.001[a]
	Residual	1.210E20	8	1.512E19		
	Total	5.399E20	9			

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ANOVA أن قيمة P.value تساوي ٠,٠٠١ (أي ٠,١%) و هي اقل من مستوي المعنوية ٥% أي أن الانحدار معنوي أي أن متغير سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا له تأثير معنوي علي المتغير التابع زيادة معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي % سنوياً)

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.610	1.781E9		3.149	.014
	X	3.155	5.995E8	.881	5.263	.001

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_2 = ٥,٦١٠ + 3.155\ X_1$$

3/١٠ اختبار الفرض الثالث

الفرض العدم H0 :

لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و زيادة دخل الفرد في مصر

الفرض البديل H1 :

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و زيادة دخل الفرد في مصر

- **و قد تم ترميز متغيرات الدراسة كالتالي**

Y_3 : نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

X_1 : سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا

- **و كانت نتيجة الاختبارات الإحصائية هي :**

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X[a]	.	Enter

يتضح من الجدول السابق انه تم قياس العلاقة بين المتغير المستقلX_1 سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا و المتغير التابع Y_3 نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.801[a]	.642	.597	10.74603

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل ٠,٦٤٢ الذي يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل و المتغير التابع مما يعنى أن التغير في سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا (X) تفسر ٦٤,٢ % من التغير في Y_3 نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1655.786	1	1655.786	14.339	.005[a]
	Residual	923.817	8	115.477		
	Total	2579.602	9			

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ANOVA أن قيمة P.value تساوي ٠,٠٠٥ (أي ٠,٥%) و هي اقل من مستوي المعنوية ٥% أي أن الانحدار معنوي أي أن متغير سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا له تأثير معنوي علي المتغير التابع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	43.064	4.922		8.749	.000
	X	6.273	1.657	.801	3.787	.005

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_{٣} = ٤٣,٠٦٤ + 6.273\ X_1$$

4/١٠ اختبار الفرض الرابع

الفرض العدم H0 :

لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و زيادة الصادرات المصرية في مصر

الفرض البديل H1 :

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و زيادة الصادرات المصرية في مصر

و قد تم ترميز متغيرات الدراسة كالتالي

Y_4 : صادرات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي

X_1 : سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا

و كانت نتيجة الاختبارات الإحصائية هي :

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X[a]	.	Enter

يتضح من الجدول السابق انه تم قياس العلاقة بين المتغير المستقل X_1 سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا و المتغير التابع Y_4 صادرات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.779[a]	.607	.557	.44956

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل ٠,٦٠٧ الذي يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل و المتغير التابع مما يعنى أن التغير في سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا (X) تفسر ٦٠,٧ % من التغير في Y_4 صادرات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.492	1	2.492	12.331	.008[a]
	Residual	1.617	8	.202		
	Total	4.109	9			

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ANOVA أن قيمة P.value تساوي ٠,٠٠٨ (أي ٠,٨%) و هي اقل من مستوي المعنوية ٥% أي أن الانحدار معنوي أي أن متغير سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا له تأثير معنوي علي المتغير التابع صادرات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	41.867	.206		203.306	.000
	X	.243	.069	.779	3.512	.008

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_{\varepsilon} = ٤١,٨٦٧ + 0.243\ X_1$$

5/١٠ اختبار الفرض الخامس

الفرض العدم H0 :

لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و تخفيض الواردات من الخارج في مصر

الفرض البديل H1 :

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و تخفيض الواردات من الخارج في مصر

و قد تم ترميز متغيرات الدراسة كالتالي

Y_5 : واردات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي

X_1 : سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا

و كانت نتيجة الاختبارات الإحصائية هي :

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X[a]	.	Enter

يتضح من الجدول السابق انه تم قياس العلاقة بين المتغير المستقل سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا و المتغير التابع Y_5 واردات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.671[a]	.451	.382	11.95371

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل ٠,٤٥١ الذي يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل و المتغير التابع مما يعنى أن التغير في سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا (X) تفسر ٤٥,١ % من التغير في Y_5 واردات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	937.271	1	937.271	6.559	.034[a]
	Residual	1143.129	8	142.891		
	Total	2080.400	9			

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ANOVA أن قيمة P.value تساوي ٠,٠٣٤ (أي ٣,٤ %) و هي اقل من مستوي المعنوية ٥% أي أن الانحدار معنوي أي أن متغير سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا له تأثير معنوي علي المتغير التابع واردات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.

	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	5.254	5.476		.960	.365
X	4.720	1.843	.671	2.561	.034

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_o = ٥,٢٥٤ + 4.720\ X_1$$

١٠/١ اختبار الفرض السادس

الفرض العدم H0 :

لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و معدلات التضخم في مصر

الفرض البديل H1 :

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات ، البرامج ، الخطط التي تتبعها الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة ، المتوسطة و معدلات التضخم في مصر

و قد تم ترميز متغيرات الدراسة كالتالي

Y_6 : التضخم (أسعار المستهلكين % سنوياً)

X_1 : سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا

و كانت نتيجة الاختبارات الإحصائية هي :

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X[a]	.	Enter

يتضح من الجدول السابق انه تم قياس العلاقة بين المتغير سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا و المتغير التابع Y6 عدد العاملين الجدد في قطاع الصناعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.815[a]	.665	.623	1631.34740

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل ٠,٦٦٥ الذي يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل و المتغير التابع مما يعنى أن التغير في سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا (X) تفسر ٦٦,٥ % من التغير في Y6 التضخم (أسعار المستهلكين % سنوياً)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.223E7	1	4.223E7	15.868	.004[a]
	Residual	2.129E7	8	2661294.332		
	Total	6.352E7	9			

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ANOVA أن قيمة P.value تساوي ٠,٠٠٤ (أي ٠,٤%) و هي اقل من مستوي المعنوية ٥% أي أن الانحدار معنوي أي أن متغير سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا له تأثير معنوي علي المتغير التابع التضخم (أسعار المستهلكين % سنوياً)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	50.049	747.265		.067	.948
	X	1001.781	251.486	.815	3.983	.004

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_{٦} = ٥٠,٠٤٩ + 1001.781X_{1}$$

١٠. <u>نتائج الدراسة</u>

- أوضحت النتائج أن التغير في سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا يفسر ١٩,٣% من التغير في إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) مما يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين و ان الانحدار معنوي أي أن متغير سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا له تأثير معنوي علي المتغير التابع إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) و يمكن صياغة معادلة الانحدار كالتالي :

$$Y_1 = ٦,٣٧١ + 1.859\ X_1$$

- أوضحت النتائج أن التغير في سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا يفسر ٧٧,٩% من التغير في زيادة معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي % سنوياً) مما يشير إلى وجود علاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع و أن الانحدار معنوي أي أن متغير سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا له تأثير معنوي علي المتغير التابع زيادة معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي % سنوياً) و يمكن صياغة معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y_2 = ٥,٦١٠ + 3.155\ X_1$$

- أوضحت النتائج أن التغير في سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا تفسر ٦٤,٢ % من التغير في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مما يشير إلى وجود علاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع و أن الانحدار معنوي أي أن متغير سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا له تأثير معنوي علي المتغير التابع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و يمكن صياغة معادلة الانحدار كالتالي :

$$Y_٣ = ٤٣,٠٦٤ + 6.273\ X_1$$

- أوضحت النتائج أن التغير في سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا يفسر ٦٠,٧ % من التغير في صادرات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع و لكن نموذج الانحدار غير معنوي أي أن متغير سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا ليس له تأثير معنوي علي المتغير التابع صادرات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي و يمكن صياغة معادلة الانحدار كالتالي

$$Y_٤ = ٤١,٨٦٧ + 0.243\ X_1$$

- أوضحت النتائج أن التغير في سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا يفسر ٤٥,١ % من التغير في واردات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع و لكن نموذج الانحدار غير معنوي أي أن متغير سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل

المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا ليس له تأثير معنوي علي المتغير التابع واردات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي و يمكن صياغة معادلة الانحدار كالتالي :

$$Y_{٥} = ٥,٢٥٤ + 4.720\ X_1$$

- أوضحت النتائج أن التغير في سياسات و برامج و خطط تشجيع و تمويل المشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا تفسر ٦٦,٥ % من التغير في التضخم (أسعار المستهلكين % سنوياً) الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع و لكن نموذج الانحدار غير معنوي أي أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير معنوي علي المتغير التابع التضخم (أسعار المستهلكين % سنوياً) و يمكن صياغة معادلة الانحدار كالتالي

$$Y_{٦} = ٥٠,٠٤٩ + 1001.781X_1$$

١١. <u>توصيات الدراسة</u>

- ضرورة توعية المتعاملين مع المشروعات الصغيرة و المتوسطة بأهمية دراسة العوامل المؤثرة على تسهيل الإجراءات و التراخيص الضرورية لإنشاء المشروعات
- دراسة مديري المشروعات الصغيرة و المتوسطة العوامل المؤثرة على الاستثمارات للاسترشاد بها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .
- يحتاج مستثمر المشروعات الصغيرة و المتوسطة لجهات متخصصة تصدر له نشرات وتقارير مبسطة توضح له التسهيلات الاستثمارية وكيفية تحليلها وتوظيفها عند اتخاذ قراراته الاستثمارية.

- يجب على الجهات المنظمة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة إصدار نشرات دورية توضح تقييم المخاطر السياسية الخاصة أو إضافة هذه التقييمات في النشرات الدورية الحالية.
- إصدار وزارة الاستثمار تقرير يوضح أثر العوامل والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حركة المشروعات الصغيرة و المتوسطة خلال فترات زمنية دورية (ربع سنوية – سنوية).
- ضرورة مشاركة خبراء وأكاديميين مع وزارة الاستثمار في وضع معايير تقييم للمخاطر التي يتعرض لها المشروعات الصغيرة و المتوسطة خاصة بالسوق المصري وتتلاءم مع طبيعة الأحداث التي تتعرض لها الدولة المصرية.
- تصميم وإعداد مؤشر خاص بقياس أثر المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي التنمية الاقتصادية في مصر.

1. Muhammad Hussein, 2013Tradition and Transition of Malaysian Society across Time Academic Journal of Interdisciplinary Studies MCSER Publishing, Rome-Italy October

٢. وزارة التجارة الخارجية جمهورية مصر العربية دراسة عن تعريف المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة منتدى البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة أكتوبر ٢٠٠٣

٣. قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ٣ ديسمبر ٢٠١٣ تعريف المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة

٤. سحنون سمير (٢٠٠٦) " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر" ، الملتقي الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، مركز العولمة و اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر

٥. منى البرادعي (٢٠١٦) " المشروعات الصغيرة والمتوسطة : الوسط المفقود والحصول علي التمويل" ، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري

٦. سحنون سمير (٢٠٠٦) " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر" ، الملتقي الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، مركز العولمة و اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر

٧. وزارة التجارة الخارجية والصناعة، التقرير الربع سنوي، المجلد (١)، العدد ١١ عام ٢٠١٤

٨. وزارة التجارة الخارجية والصناعة، التقرير الربع سنوي، المجلد (١)، العدد ١١ عام ٢٠١٤

9. World bank 2004 BEYOND ECONOMIC GROWTH : Development Goals and Strategies October

10. UNCTAD , The Role of International Investment Agreements in Attracting Foreign Direct Investment to Developing Countries , New York and Geneva,2009

11. Gustav Ranis 2004 HUMAN DEVELOPMENT AND ECONOMIC GROWTH, ECONOMIC GROWTH CENTER YALE UNIVERSITY May

12. Minea, A. (2014) " Does inflation targeting improve fiscal discipline?" , Journal of International Money and Finance, Volume 40, February 2014, Pages 185-203

13. World Bank. 2003a. Global Economic Prospects and the Developing Countries. Washington, D.C.: World Ban

14. Nordal، K (2001) " Country risk, country risk indices and valuation of FDI: a real options approach", Emerging Markets Review (197-217)

15. Sheehan, G, M. Hopkins (٢٠٠٢), Meeting basic needs: An examination of the world situation in 1970, in Ghosh (ed). Third world development: A basic need approach, international resource books No. 13,Westport. Pp.85-107.

16. Yalcin, B. (2012) "Country and inflation uncertainty: A dynamic framework" , Statistical Mechanics and its Applications ،Volume 391, Issue 20, 15 October 2012, Pages 4816-4826 .

17. UNCTAD , The Role of International Investment Agreements in Attracting Foreign Direct Investment to Developing Countries , New York and Geneva,2009

18. Nordal، K (2001) " Country risk, country risk indices and valuation of FDI: a real options approach", Emerging Markets Review (197-217)

19. Resnick، E (2004) " International Financial Management ", The International The McGraw–Hill

20. Abobaker Salem, " An investment on foreign direct investment and technology trans for comparative study of Libya and Egypt ", international Review of business research papers Vol.7, no.2, March 2011, pp212 – 229

21. UNCTAD , The Role of International Investment Agreements in Attracting Foreign Direct Investment to Developing Countries , New York and Geneva,2009

22. Nordal، K (2001) " Country risk, country risk indices and valuation of FDI: a real options approach", Emerging Markets Review (197-217)

23. Groslambert, B. (2003) "Country Risk Assessment: A Guide to Global Investment Strategy" , USA : John Wiley & Sons Ltd.

24. http://www.investnovi.org/Plans/Economic-Development-Goals-and-Objectives.aspx

25. Abobaker Salem, " An investment on foreign direct investment and technology trans for comparative study of Libya and Egypt ", international Review of business research papers Vol.7, no.2, March 2011, pp212 – 229.

26. Resnick، E (2004) " International Financial Management ", The International The McGraw-Hill

27. World bank 2004 BEYOND ECONOMIC GROWTH : Development Goals and Strategies october